### أشارت إلى وجود لبس في مفهومه وأهميته لدى بعض المؤسسات

# «المحاسبين» : «المعيار المحاسبي الدولي IFRS 16 يعزز شفافية البيانات المالية للشركات

■ العيسى: المعايير المحاسبية مرجع دولي لقراءة بيانات الشركات بشكل دقيق

■ الجمعية تقدمت باقتراح تأسيس وحدة مستقلة للرقابة الشاملة لمجلس الأمة

عبد الله العيسي

شددت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية على أهمية تطبيق المعايير الدولية باعتبارها لغة قراءة البيانات المالية وتحليلها بغرض التسهيل على الممولين والمستثمرين والإدارة فهمها بصورة موحدة وهو الأمر الذي يضمن شفافيتها للمساهمين وكذلك للمستثمرين في مختلف القطاعات.

وفي هذا السياق ، أشار عضو مجلس إدارة الجمعية عبد الله العيسى أنه لا يمكن قياس الفائدة من تطبيق المعايير الدولية على 5 بالمئة من الشركات في الكويت وذلك بمناسبة تطبيق المعيار الدولي IFRS 16 والذي يتخوف البعض من تطبيقه .

وأوضح أن الولايات المتحده تطبق شيء شبيه بالمعايير المحاسبة الدولية GAAP general accepted accounting principles وهي طريقة عرض مختلفة قليلا عن معايير المحاسبة الدولية IFRS ، مبيناً أن هناك لجان مشتركة بين الجانبين لتقليل الاختلافات وتوحيدها والتي شهدت تضاؤلا في السنوات العشر الأخيرة.

**المعيار الدولي IFRS 16**

وتطرق العيسى إلى المعيار المحاسبي الدولي IFRS 16 ، والذي اعتبره حديث الساعة ، حيث أشار أن المعيار – للأسف لم يتم استيعابه حتى الآن– ولم يستسيغه البعض ، مستدركاً المعيار الدولي 16 ، بصورة مبسطة ، يتعلق بعقود الإيجار المحددة بأكثر من 12 شهر، والتي حصل عليها التغيير ، حيث وجب الافصاح عن الالتزام الايجاري الذي يفوق 12 شهراً ورأسملته واستهلاكه طول فترة العقد وذلك ، مما يساهم في وضوح البيانات المالية على مستقبل التزامات المنشأة تجاه الغير ويعطي قراءة أكثر واقعية للالتزامات المستقبلية على المنشأة وتحليلها بصوره أكثر دقة وشفافية.

وحول دور جمعية المحاسبين والمراجعين في تنظيم المهنة ، بين العيسى أن الجمعية تقدمت في عام 2019 إلى رئيس الوزراء في حينها اقتراح لإنشاء هيئة المحاسبين القانونيين لتنظم أعمال المهنة وقوانينها وعمل الدراسات والأبحاث الخاصة بأعمال المهنة وتطويرها ولم تجد استحسان في وقتها.

وأشار العيسى أن الجمعية اقترحت على رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في أغسطس 2020 أهمية إنشاء وحدة تختص بأعمال المحاسبين وقدمت فكرة للمقترح ولاقت استحسان في حال أن الوحده تمول نفسها دون الحاجة من الدولة إلا انه لم يتم الرد علينا لهذا اليوم بهذا الخصوص.

**معايير دولية**

وأكد أن معايير المحاسبة والتدقيق الدولية هي مرجع دولي يتم تطبيقه في البيانات المالية مالم يتعارض مع احدى قوانين الدولة التجارية والمالية وهو التزام على مراقب الحسابات في تطبيقه وعمل المراقب هو التأكد من تطبيق الادارة لهذه العمايير أو قوانين الدولة.

وأشار إلى أن المحاسب يقوم بفحص جزئي مادي materiality testing وغالبا ما تكون عينات لحركات المالية خلال السنه المالية والتي تتعدى 5 بالمئة من قيمة الأصول أو الأرباح كما يقوم المراقب بفحص جزئي عشوائي على المخزون للتأكد من مطابقة العينات المختارة مع ماهو مقيد في سجلات الشركة ، وعلى هذا الأساس يبين مراقب الحسابات رأيه .

وأفاد أن البعض قد يكون لديهم لبس في آلية عمل مراقب الحسابات وما يقدمه من اعمال وخاصة مراقب الحسابات الخارجي هي external audit والذي يقوم بالأعمال الخاصة بالبيانات المالية وعرض القوائم وابداء الرأي فيهما بما يتوافق مع المعايير وقوانين الدولة.

وأعمال internal audit وهي الاعمال التي تخص الحوكمة بالمنشأة للتأكد من المخاطر ودرجتها عن طريق الفحص على المالي والإجراءات داخل منظومة المنشأة ومدى تطبيق السياسات والاجراءات الخاصة بها وقوانين الدولة المتعلقة والصلاحيات وغيرها.

# مؤشرات البورصة تتراجع .. و«العام» ينخفض 14.8 نقطة

جلسة حمراء للبورصة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأربعاء على انخفاض مؤشر السوق العام 14ر8 نقطة ليبلغ مستوى 5584ر34 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر27 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 237ر4 مليون سهم تمت عبر 10008 صفقات نقدية بقيمة 36ر19 مليون دينار كويتي (نحو 123 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 26ر6 نقطة ليبلغ مستوى 4565ر67 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر58 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 175ر7 مليون سهم تمت عبر 5346 صفقة نقدية بقيمة 12ر9 مليون دينار (نحو 43ر8 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 9ر3 نقطة ليبلغ مستوى 6101ر58 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر15 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 61ر7 مليون سهم تمت عبر 4662 صفقة بقيمة 23ر2 مليون دينار (نحو 78ر8 مليون دولار).

في غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) نحو 26ر8 نقطة ليبلغ مستوى 4660ر18 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر57 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 146ر8 مليون سهم تمت عبر 3665 صفقة نقدية بقيمة 11ر2 مليون دينار (نحو 38 مليون دولار).

وكانت شركات (حيات كوم) و(تحصيلات) و(معادن) و(تمدين أ) الأكثر ارتفاعا أما شركات (أعيان) و(بتروجلف) و(أهلي متحد) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (العقارية) و(آبار) و(كويت ت) و(ياكو) الأكثر انخفاضا.

# فائض الكويت التجاري مع اليابان يتراجع 21.9 في المئة خلال نوفمبر

اظهرت بيانات حكومية أمس الاربعاء ان فائض الكويت التجاري مع اليابان تراجع للمرة الثامنة على التوالي في شهر نوفمبر الماضي بنسبة 21ر9 بالمئة عن العام السابق ليصل الى 22ر2 مليار ين ياباني (214 مليون دولار امريكي) بسبب تراجع الصادرات.

وقالت وزارة المالية اليابانية في تقرير اولي انه رغم هذا التراجع فإن فائض الكويت التجاري مع اليابان ظل ايجابيا 12 عاما و10 اشهر اذ لا تزال الصادرات تعوض قيمة الواردات.

واضافت ان اجمالي الصادرات الكويتية الى اليابان انخفض للمرة الثامنة على التوالي في الشهر الماضي بنسبة 20ر0 بالمئة على اساس سنوي ليصل الى 38ر0 مليار ين ياباني (367 مليون دولار امريكي) فيما تراجعت الواردات من اليابان للمرة السابعة على التوالي بنسبة 17ر1 بالمئة لتصل الى 15ر9 مليار ين ياباني (153 مليون دولار امريكي).

ولفتت الوزارة الى ان فائض الشرق الاوسط التجاري مع اليابان انخفض في الشهر الماضي بنسبة 59ر1 بالمئة ليصل الى 199ر9 مليار ين ياباني (1ر9 مليار دولار امريكي) مع تقلص الصادرات المتجهة الى اليابان من المنطقة بنسبة 45ر9 بالمئة مقارنة بالعام السابق.

وأوضحت ان النفط الخام والمنتجات المكررة والغاز الطبيعي المسال والموارد الطبيعية الاخرى والتي تمثل نسبة 93ر2 بالمئة من اجمالي صادرات المنطقة الى اليابان انخفضت بنسبة 47ر6 بالمئة فيما انكمشت واردات المنطقة من اليابان بنسبة 15ر8 بالمئة متضررة من تباطؤ الطلب على السيارات والمواد المصنعة والآلات الكهربائية.

وذكرت الوزارة ان ثالث اكبر اقتصاد في العالم سجل في الشهر الماضي فائضا عالميا للمرة الخامسة على التوالي بقيمة 366ر8 مليار ين ياباني (3ر5 مليار دولار امريكي) الا ان اجمالي الصادرات اليابانية انخفض بنسبة 4ر2 بالمئة عن العام السابق اذ ظل الطلب العالمي وخاصة على الصلب والوقود المعدني والمركبات ضعيفا وسط جائحة فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19).

ووفقا للتقرير انخفضت واردات اليابان ايضا بنسبة 11ر1 بالمئة بسبب انخفاض فواتير الطاقة وخاصة النفط الخام والغاز الطبيعي المسال والفحم.

واشار التقرير الى ان الصين ظلت اكبر شريك تجاري لليابان تليها الولايات المتحدة.

# المنصة الخيرية «جف» تفوز بجائزة «سالم العلي الصباح للمعلوماتية»

فازت المنصة الخيرية «جف» (GIVE)، وهي منصة إلكترونية غير ربحية تهدف إلى تمكين وتسهيل عمليات التبرع من خلال ربط المتبرعين بالمؤسسات الخيرية المسجلة والمعتمدة في الكويت، بجائزة سمو الشيخ سالم العلي الصباح للمعلوماتية وذلك لتميزها عن فئة الموقع الإلكتروني وتطبيق الهاتف.

تم إطلاق منصة «جف» في العام 2019 لتسهيل عملية التبرعات الفردية لمشاريع خيرية تشرف عليها مؤسسات خيرية رائدة مسجلة ومعتمدة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في دولة الكويت والمساعدة في تمويل المشاريع والقضايا الإنسانية محلياً وحول العالم. تزوّد المنصة هذه المؤسسات الخيرية ببوابات خاصة تمكّنها من إضافة كافة مشاريعها الخيرية وإدارة ومراقبة آلية جمع التبرعات لكل منها. هذا ويضم الموقع حالّياً 13 مؤسسة خيرية وأكثر من 130 مشروعاً خيرياً مختلف ومنها مشاريع الإغاثة والتعليم وتوفير المياه والرعاية الصحية وكفالة الأيتام.

وتتيح منصة «جف» إمكانية عرض جميع المشاريع الخيرية التي توفرها المؤسسات المشاركة وتقدم معلومات كافية وواضحة عن كل مشروع حتى يتمكن المتبرع من الاختيار بسهولة. ممّا يمكن المتبرع من اختيار المشروع الذي يريد دعمه، إدخال المبلغ المراد التبرع به، ومن ثمّ يتم تحويله إلى صفحة دفع آمنة. هذا وإنّه بإمكان المتبرّع القيام بعمليات التبرع إمّا عن طريق الموقع الإلكتروني www. give.org.kw أو من خلال تحميل التطبيق GIVE على الهاتف المحمول.

وبهذه المناسبة، صرحت مؤسسة منصة «جف» الشيخة شيماء عبدالله المبارك الصباح قائلةً: «إنه لشرف كبير لنا أن نحصل على جائزة سمو الشيخ سالم العلي الصباح للمعلوماتية لهذا العام. أتوجه بالشكر الكبير للقائمين على هذه الجائزة القيمة وذلك لتقديرهم جهودنا وعلى دعمهم لأعمال الخير وعلى كل ما يبذلونه من أجل تطوير وتعزيز التكنولوجيا في منطقتنا. كما أتوجه بالشكر لكل من قدم لنا الدعم من شركائنا ومستخدمي منصتنا خلال العام الماضي، ساعين إلى مواصلة مسيرتنا الخيرية رغبةً منا بمد يد العون للمزيد من الأشخاص في المستقبل.»

جدير بالذكر أنّه قد تم إطلاق جائزة الشيخ سالم العلي الصباح للمعلوماتية في العام 2001 بهدف تطوير التكنولوجيا وتعزيز الثقافة الرقمية، فهي تشجع الأفراد والمؤسسات الحكومية والخاصة في الكويت والدول العربية في تطوير مشاريع تقنية مبتكرة. وتتكون لجنة التحكيم من نخبة من أكبر المسؤولين والخبراء والأكاديميين في الجامعات والمنظمات الدولية في مجال الحوكمة الإلكترونية.

### بالتعاون مع البنك المركزي

# «الدراسات المصرفية» يكرم خريجي برنامج «المدقق الشرعي المعتمد» لبنك وربة

جانب من التكريم

قام معهد الدراسات المصرفية وبالتعاون مع بنك الكويت المركزي، من خلال مركز البرامج الإسلامية المتخصصة لديه ، واللقاءات والاجتماعات مع الجهات ذات الصلة بتقديم برنامج "شهادة المدقق الشرعي المعتمد" حيث صمم هذا الأنامج ليكون أحد أدوات حوكمة مهنة التدقيق الشرعي في دولة الكويت، علماً بأن الأنامج يهدف لإعداد كوادر مؤهلة لأعمال التدقيق والرقابة الشرعية على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

ويعتبر هذا البرنامج معداً بعد دراسة مستفيضة لمتطلبات ومهام الرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، وبالرجوع إلى المعطيات الفنية والمهنية الأساسية التي قام عليها تصميم البرنامج المتمثلة في المفاهيم والعمليات، والمعايير الشرعية، وآليات التدقيق الشرعي. كما روعيت في هذا البرنامج التعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي بشأن حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية، وأيضاً ما جاء في لوائح هيئة أسواق المال بشأن نظام الرقابة الشرعية للأشخاص المرخص لهم بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

وفي نفس السياق شارك بنك وربة في هذا البرنامج من خلال مجموعتين، حيث يمثل خريجي المجموعة الأولى عمر عبد العزيز الصبيحي وعبد الرحمن نواف المطوع، بينما يمثل خريجي المجموعة الثانية عيسى جاسم القصار وعبد الله عبد الرحيم فخرو.

ويحرص بنك وربة على المشاركه في البرامج والدورات التدريبية المتخصصه المقدمه من معهد الدراسات المصرفية التي تسعى لتحفيز وتطوير الأداء الوظيفي للموظفين كلاً في تخصصه ومجاله على مدار العام، ويعتبر البنك البرنامج رائداً لما فيه من فوائد للموظفين تجاه التدقيق الشرعي في البنوك، حيث تعتبر هذه الشهادة مؤهل مهني ومتطلب أساسي وإلزامي للحصول على وظيفة مدقق شرعي ( داخلي / خارجي ) في القطاع المصرفي والمالي الإسلامي بدولة الكويت. وتجدر الإشارة إلى أن القبول بالبرنامج يخضع لموافقة لجنة البرنامج التي تقوم بمراجعة طلبات التقديم ومدى ملاءمتها للبرنامج.

# «ميزان القابضة» تعيّن بن عياد مديراً مالياً تنفيذياً للمجموعة

نبيل بن عياد

أعلنت شركة ميزان القابضة ش.م.ك.ع. (مُدرجة في بورصة الكويت برمز تداول: ميزان)، وهي إحدى أكبر شركات تصنيع وتوزيع المنتجات الغذائية والمشروبات والرعاية الصحية والسلع الاستهلاكية في منطقة الخليج، عن تعيينها نبيل بن عياد مديراً مالياً تنفيذياً للمجموعة اعتباراً من اليوم الموافق 17 ديسمبر، حاملاً معه خبرة تزيد عن 20 عاماً في مجال التخطيط المالي الاستراتيجي وإدارة العمليات وتطوير أعمال الشركات الإقليمية في آسيا وإفريقيا وأستراليا والشرق الأوسط.

وقد انضمّ بن عياد إلى ميزان في العام 2019 حيث شغل مؤخراً منصب المدير المالي للمجموعة. وهو يتمتّع بخبرة مالية واستثمارية متنوعة تشمل عمليات الاكتتاب الأولي، عمليات الدمج والاستحواذ، معادلة الضرائب، وخطط تحسين الأداء ورفع الكفاءة التشغيلية. وبهذا يتعيّن بن عياد خلفاً لفارس حمامي الذي تم تعيينه في منصب المدير المالي للمجموعة في أغسطس 2016 والذي كان له دور أساسي في النمو والتوسع الإقليمي للشركة.

وبهذه المناسبة قال نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي لشركه ميزان القابضة، محمد جاسم الوزان: "أود أن أتقدم بخالص الشكر إلى فارس حمامي على ما بذله من وقت وجهد في خدمة شركة ميزان القابضة ومساهميها خلال الأعوام الأربع الماضية، وعلى ما أضافه من قيمة ومساعدته الحثيثة للشركة خلال رحلة إدراجها في سوق الكويت للأوراق المالية في يونيو 2015. متمنين له كل التوفيق في حياته المهنية ومساعيه المستقبلية."

أضاف الوزان قائلاً: "وبالنيابة عن جميع أعضاء مجلس الإدارة والفريق الإداري وجميع العاملين في شركة ميزان القابضة، أود أن أرحّب بانضمام نبيل بن عياد إلى الفريق التنفيذي لمجموعة ميزان القابضة، متطلعين إلى أن يضيف قيمة كبيرة للمرحلة القادمة من النمو والتوسّع الإقليمي للشركة." ومن الجدير بالذكر، أنّ نبيل بن عياد حاصل على درجة الماجستير في الإدارة والمحاسبة من معهد الدراسات التجارية المتقدمة في تونس، ودبلوم في الاستشارات الضريبية القانونية من جامعة الإدارة في تونس. كما أنّه حصل على شهادة إدارة التغيير من مدرسة فرانكفورت للتمويل والإدارة في ألمانيا، وعمل مستشاراً في برنامج البنك الدولي للتنمية في آسيا وأفريقيا.